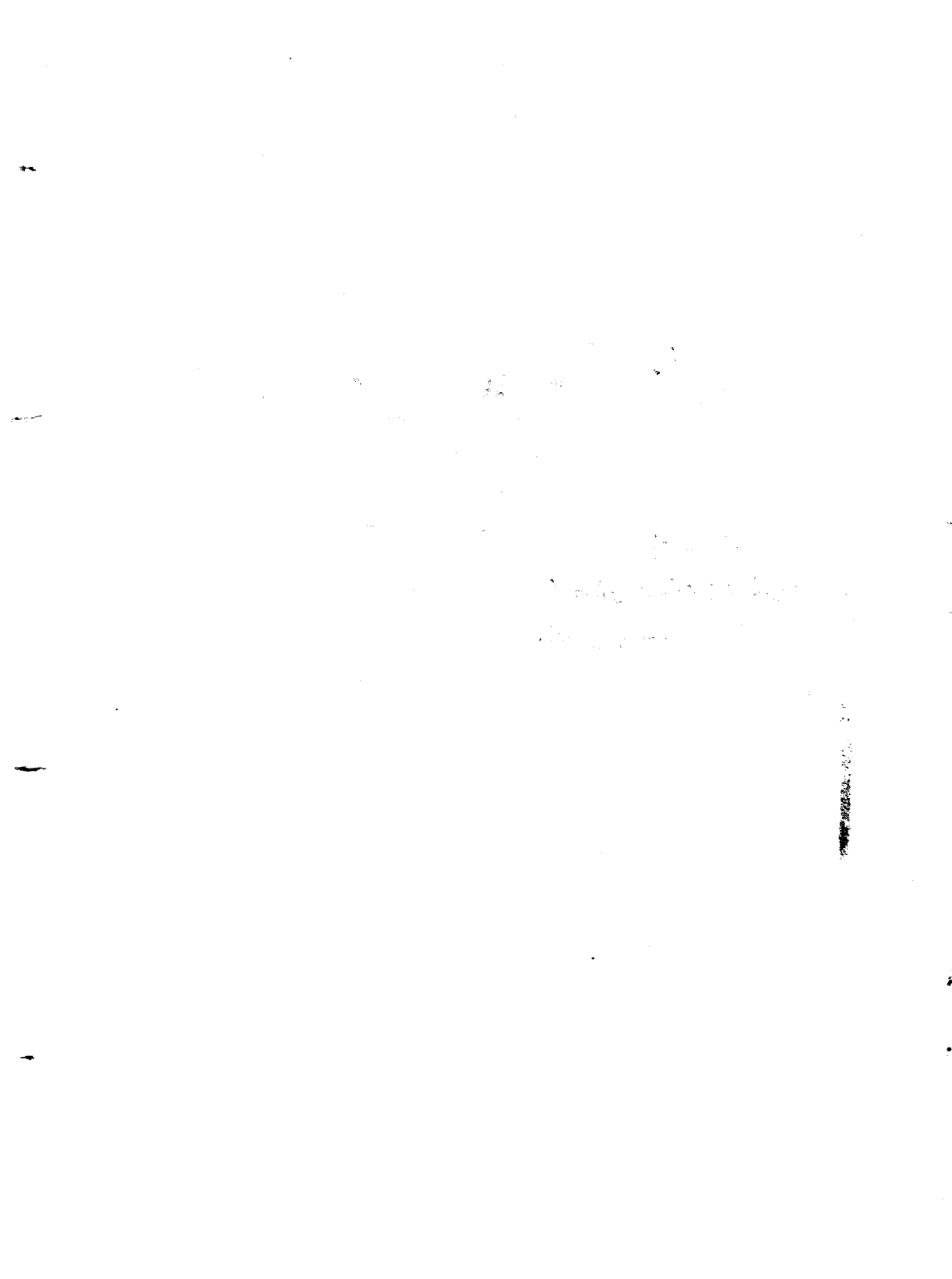


« لاها الله إذا » بين القبول والرفض

إعداد

د/ صابر حامد عبد الكريم سيد
المدرس بقسم اللغويات بالكلية



إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستهديه ، ونستغفره ، ونعوذ
بجأله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ، ومن
يضلل فلا هادي له ، نشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

••• أما بعد

فإن « لاها الله إذا » تركيب اشتد الخلاف حول صحته ، ففقد جاء
هذا التركيب ضمن مجموعة من أحاديث النبي - ﷺ - لكن كثيراً
من النحويين أنكروه ، واتهموا الرواة باللحن والتصحيف ، وقالوا : إن
« إذا » في هذا التركيب محرفة من « ذا » ، وإن الصواب : « لاها
الله ذا » ولكن هناك كذلك من دافع عن الرواية والرواة .

والذي شد انتباهي لهذا الموضوع هو قراءتي لحديث صحيح
مرور في صحيح البخاري ، ومسلم ، وموطأ الإمام مالك ، وسنن
أبي داود ، وصحيح ابن حبان .

وقد صحح المحدثون هذا الحديث ، وأخرجوه عن رجال ثقات ،
هذا الحديث مشتمل على هذا التركيب .

وهذا هو نصه كاملاً حتى تكمل صورة المسألة :

قال البخاري - رحمه الله - تعالى - : « حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة
عن أبي قتادة - رضي الله عنه - قال : خرجنا مع رسول الله - ﷺ -

عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين،
علا رجلا من المسلمين فاستدرت حتى أتيته من ورائه حتى ضربته
بالسيف على جبل عاتقه ، فأقبل على فضمني ضمة وجدت منها ريح
الموت ، ثم أدركه الموت فأرسلني ، فلحقت عمر بن الخطاب فقلت ما بال
الناس ؟ قال أمر الله ، ثم إن الناس رجعوا وجلس النبي - ﷺ -
فقال : من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه ، فقامت فقلت : من يشهد
لي ؟ ثم جلست ، ثم قال : من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه ، فقامت
فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جنست ، ثم قال الثالثة مثه ، فقال رجل :
صدق يا رسول الله وسلبه عندي ، فأرضه عني ، فقال أبو بكر
الصديق - رضي الله عنه - : لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله
يقاتل عن الله ورسوله - ﷺ - يعطيك سلبه ، فقال النبي - ﷺ - :
صدق فأعطاه ، فبعت الدراع فابتعت به مخرفا في بنى سلمة فإنه لأول
مال تأثفته في الإسلام » •

أولا : هذا الحديث روى بلفظ « لاها الله إذا لا يعمد » بإثبات
« لا » قبل « يعمد » - في صحيح البخاري ، ومسلم ، وموطأ مالك •
وروى بلفظ « لاها الله إذا يعمد » - بحذف « لا » - في سنن
أبي داود •

أما الحاكم فقد رواه في موضعين : الأول بإثبات « لا » والثاني
بحذفها (١) •

(١) الحديث أخرجه البخاري في موضعين : الأول في كتاب فرض

الخمسة - باب من لم يخمس الأسلاب - رقم الباب ١٨ ورقم الحديث ٣١٤٢

ثانيا : أخرج هذا الحديث البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن حبان كلهم من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير . ابن أفلح عن أبى محمد مولى أبى قتادة عن أبى قتادة .

والثانى : فى كتاب المغازى - باب قول الله - تعالى - : « ويوم »

حين ٠٠٠ الآية « رقم الباب ٥٤ ورقم الحديث ٤٣٢١ .

انظر : فتح البارى ٦/٢٨٤ ، ٧/٦٣٠ (الطبعة السلفية - دار

الريان - الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ) .

وأخرجه مسلم فى كتاب الجهاد والسير - باب استحقاق الفاتل

سكب قتيله - رقم الباب ١٣ ، ورقم الحديث ١٧٥١ .

انظر : صحيح مسلم ٣/١٣٧٠ (دار احياء الكتب العربية - بترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي) .

وأخرجه مالك فى الموطأ - كتاب الجهاد - باب ما جاء فى السلب

فى النفل - رقم الباب ١٠ ورقم الحديث ١٨ .

انظر : الموطأ ٢/٤٥٤ (دار احياء الكتب العربية - بترقيم محمد

فؤاد عبد الباقي) .

وأخرجه أبو داود فى كتاب الجهاد - باب فى السلب يعطى القتال

- رقم الباب ١٢٦ ورقم الحديث ٢٧١٧ .

انظر : سنن أبى داود (دار الفكر ١٤١٤هـ) .

وأخرجه ابن حبان فى صحيحه فى موضعين : الأول : كتاب السير

- باب الفنائم وقسمتها برقم ٤٨٠٥ .

والثانى فى نفس الكتاب والباب برقم ٤٨٣٧ .

انظر : صحيح ابن حبان بترتيب ابن الملبان (تحقيق شعيب

الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ) .

ويحيى بن سعيد : ثقة حافظ كبير ، قال عنه الحافظ فى التقريب :
ثقة ثبت أخرج له الجماعة (٢) ♦

وعمر بن كثير بن أفلاج : قال عنه « النسائى » ثقة ، وذكره
« ابن حبان » فى الثقات ، وقال ابن المدينى والعجلي والحافظ :
ثقة (٣) ♦

وأبو محمد مولى أبى قتادة : قال عنه الحافظ : ثقة أخرج
له الجماعة (٤) ♦

ولم أكتف بقوة هذا الحديث ، بل بحث هل هناك من الأحاديث
المشتملة على هذا التركيب ما هو بمثل هذه القوة حتى يقوى
الاستدلال به ؟

وبعد البحث وجدت مجموعة من الأحاديث تشتمل على هذا
التركيب وإن تفاوتت فى قوتها ♦

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ١١/١٩٣ ، رقم الترجمة ٧٨٧٨

(تحقيق مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ) ، وتقريب التهذيب ١٠٥٦ برقم ٧٦٠٩ (تحقيق أبى الأشبال
صغير أحمد شاغفد باكستانى - دار العاصمة - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب ٧/٤١٧ برقم ٥١٤٨ ، وتقريب التهذيب

١٢٦ برقم ٣٣٤ .

(٤) انظر : تهذيب التهذيب ١٠/٣٦٢ برقم ٧٣٩٣ ، وتقريب التهذيب

٩٩٥ برقم ٧١٢٤ .

من هذه الأحاديث :

حديث عائشة - رضى الله عنها - فى قصة بريرة لما ذكرت أن أهلها يشترطون الولاء ، قالت : فانتهرتها ، فقالت : « لا ها الله إذا » •

وهذا الحديث أخرجه الإمام النسائى عن إسحق بن إبراهيم عن

جرير عن هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة (٥) •

وإسحق بن إبراهيم : قال عنه النسائى : إسحق أحد الأئمة وهو

ثقة مأمون •

وقال أبو حاتم الرازى : والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط

مع ما رزق من الحفظ •

وقال عنه الحافظ : ثقة حافظ مجتهد (٦) •

وجرير : قال عنه أبو حاتم : جرير ثقة •

وقال أبو القاسم اللالكائى : مجمع على ثقته (٧) •

(٥) انظر : سنن النسائى - كتاب الطلاق - باب خيار الأمة أن

تعتق وزوجها حر - رقم الباب ٣١ ، ورقم الحديث ٣٤٥١ (دار البشائر

الاسلامية - فهرسة أبى غنم - الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ) •

(٦) انظر : تهذيب التهذيب ١/١٩٧ برقم ٣٦٥ وتقريب التهذيب

١٢٦ برقم ٣٣٤ •

(٧) انظر : تهذيب التهذيب ٢/٦٧ - ٦٨ برقم ٩٧٠ ، وبذل

الاحسان بتقريب سنن النسائى أبى عبد الرحمن لأبى إسحق الحدينى .

٣٨/١ - ٣٩ (مكتبة التربية الاسلامية - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ) •

وتقريب التهذيب ١٩٦ برقم ٩٢٤ •

• وهشام : قال « أبو حاتم » : ثقة إمام فى الحديث (٨)
• وعروة : قال « ابن حجر » : وهو ثقة فقيه مشهور (٩)
ومن هنا نرى أن سند هذا الحديث صحيح ، ورجاله ثقات
• رجال الشيخين

• وورد فى بعض رواياته : « فلا إذا » بدل « لاها الله إذا » (١٠)
وهذا الحديث يقوى سابقه ، بالإضافة إلى عدد من الأحاديث
والآثار سيأتى ذكرها - إن شاء الله تعالى -

كل هذا دفعنى إلى دراسة هذا التركيب - مع التركيب الآخر
الذى قالوا : إنه مغير عنه ، وهو « لاها الله ذا » - ودراسة حجج
الرافضين فى رفضهم ، وهل لهم حجة قوية فى ذلك سوى رفض
الاحتجاج بالحديث الشريف ؟ وإن كانت هذه هى حجتهم التى تسلم
لهم فما القول الذى يمكن أن يعتمد خصوصا إذا علمنا كثرة ما ورد ،
وتعدد الروايات مع اتفاق اللفظ ؟

(٨) انظر : تهذيب التهذيب ٤٤/١١ ، برقم ٧٦٢١ ، وتقريب
التهذيب ١٠٢٢ برقم ٧٣٥٢

(٩) انظر : تهذيب التهذيب ١٥٩/٧ برقم ٤٧٢٤ ، وتقريب التهذيب
٦٧٤ برقم ٤٥٩٣

(١٠) انظر : غوث المكودود بتخريج منتقى ابن الجارود لأبى اسحق
العدينى - رقم ٩٨١ (ط دار الكتاب العربى - ط أولى ١٤٠٨ هـ)

والآن أبدأ - بعون الله - بالكلام عن هذا التركيب بالتفصيل ،
ومعه الكلام عن « لاها الله ذا » حتى نستطيع الحكم على صحة التركيب ،
وصحة المعنى معه •

أولا - التركيب :

وسوف أبين هنا - إن شاء الله - تعالى - تركيب كل من « لاها
الله إذا » و « لاها الله ذا » ، وبهذا سيدور كلامي حول كل من « لا » ،
و « ها » ، و « الله » ، و « إذا » ، و « ذا » •

(أ) « لا » :

و « لا » حرف من أحرف الجواب •

وليس وجوده يعينه لازما هنا ، وإنما اللازم هو وجود حرف -
أى حرف - من أحرف الجواب (١١) ، إذ إن هذا التركيب لا يقع

(١١) أحرف الجواب التي جاءت ضمن هذا التركيب في الأحاديث
الشريفة هي : بلى ، واى ، وأجل ، ونعم ، وسيأتى ذكر هذه الأحاديث
المتضمنة لذلك •

ولزوم حرف الجواب إنما هو فى هذا التركيب بالذات ، والا فإنه
قد وقعت الجملة يدونه ، كما فى حديث عمرو بن العاص - رضى الله عنه -
- حين سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أحب الناس ،
فقال : عائشة ، فقال : لم أعن النساء ، قال : فأبوها إذا •
وحديث عائشة فى قصة صفية - رضى الله عنهما - لما قال -

إلا بعد حرف منها ، ولا يشترط أن يكون هذا الحرف « لا » ، فإنه يقال : « لا ها الله إذا » كما يقال : « نعم ها الله إذا » ، و : « إي ها الله إذا » ... الخ •

قال السيوطي : « وقد استقرت هذا التركيب - يعني « لا ها الله إذا » - فوجدته لا يقع إلا بعد حرف من أحرف الجواب » (١٢) •

(ب) « ها » :

وهي حرف قيل : إنه جاء عوضا من حرف القسم •

واختلف هؤلاء القائلون على ثلاثة أقوال :

أولها : أنها بدل من واو القسم ، وهو الذي عليه الأكثرون •

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو وذلك قولك : « إي ها الله ذا » ... »

... ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر ، لأن قولهم : « ها الله »

صلى الله عليه وسلم - : أحابستنا هي ؟ وقالت : أنها طافت بعد ما أفاضت ، فقال : فلتنفر اذا •

انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ٢٨/٨ - ٢٩ (رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، وقام باخراجه محب الدين الخطيب - مكتبة الرياض الحديثة) •

(١٢) انظر : الفتح القريب على معنى اللبيب للسيوطي ١٨٨ (رسالة دكتوراه تقدمت بها الى كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بأسيوط) •

صار عوضا من اللفظ بالواو ، فحذفت تخفيفا على اللسان ، ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا كما تظهر في قوك : « والله » ، فتركهم الواو ههنا يدلك على أنه ذهبت من هنا تخفيفا على اللسان ، وعوضت منها « ها » ، ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم : « الله لأقعلن » إذا لأدخلت الواو « (١٣) » .

وقال « الزمخشري » : - في « الفصل » - : « وتحذف الواو ، ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم : « لا ها الله ذا » (١٤) » .

قال « ابن يعيش » - في شرحه - : « ... وقالوا : إى ها الله ، والمراد : إى والله ، فحذفوا الواو ، وعوضوا منه « ها » التنبيه ، والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعهما ، فلا يقال : إى ها والله ، ولا : إى ها بالله ، لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه ، وهو هنا أسهل منه فيما تقدم لوجود العوض عن المحذوف .

فأما قولهم : « لا ها الله ذا » - فـ « ها » للتنبيه ، وهى عوض عن حرف الجر على ما ذكرنا ... » (١٥) .

(١٣) انظر : الكتاب ٤٩٩/٣ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

- عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت) .

(١٤) الفصل في علم اللغة ٤١٥ (قدم له وراجعه وعلق عليه

الدكتور محمد عز الدين السعيدى - دار احياء العلوم - بيروت - الطبعة

الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

(١٥) انظر : شرح الفصل لابن يعيش ١٠٦/٩ (عالم الكتب -

بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) وانظر معه « سر صناعة

الاعراب لابن جنى ١/١٣٣ (دراسة وتحقيق الدكتور حسن هندواوى -

دار القلم - دمشق) .

ثانيها : أنها بدل من همزة القسم المبدلة من الواو :

قال « العكبرى » - فى شرح الإيضاح - : « ... وقيل : هى بدل من الهمزة كقولك : « ها الله ذا » (١٦) .

وقال فى « إعراب الحديث النبوى » : « ... ومنهم من يقول : « ها » بدل من همزة القسم المبدلة من الواو » (١٧) .

وهذا الكلام موجود بنصه فى « التنقيح » للزركى (١٨) .

ثالثها : أنها بدل من تاء القسم ، وهذا ما صححه « ابن جابر » فى قوله :

« وأما « ها » فالنحويون يرون أنها هاء التنبيه ، وقال « أبو البقاء »

- فى شرح الإيضاح له - : هى بدل من الهمزة ، والصحيح أنها عوض من تاء القسم ، لأنها مختصة بالجلالة كاختصاص التاء » (١٩) .

(١٦) انظر : شرح الايضاح للعكبرى ١٢٢٩/٣ (مصورة بجامعة الامام محمد بن سعود بالرياض برقم ف ٥٥٥٢ عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٢٠٧ نحو) .

(١٧) انظر : اعراب الحديث النبوى ١٣٢ - ١٣٣ (دراسة وتحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر - دار المنارة - جدة - السعودية - الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) .

(١٨) انظر : التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ق ١/١٣٠ (مخطوط بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض تحت رقم ٤٢٠ حديث) .

(١٩) انظر : شرح المنحة فى اختصار المنحة لابن جابر الأندلسى (٢٨٢/٣) رسالة ماجستير تقدمت بها فاطمة عبد الله أحمد الكحلانى الى كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - بمكة المكرمة) .

قالوا : ومن أجل أن « ها » عوض من حرف القسم لم يجز الجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض عنه .

قال « ابن أبي الربيع » : « ... ولا يجوز أن تقول : « إى ها والله » ، لأن العرب عوضت « ها » من حرف القسم ، فلا يظهر أحدهما مع الآخر ، فتمتى ظهر أحدهما زال الآخر » (٢٠) .

هذا وقد قيل : إن « ها » في هذا التركيب حرف تنبيه استخدم في القسم ، وما بعدها مجرور بها ، أو هو مجرور بحرف القسم المحذوف .

قال « ابن جابر » : « وأما قولهم : « ها الله ذا » فللخليل في تخريجه وجهان :

أحدهما : أن الهاء هاء التنبيه ، واسم الجلالة مجرور بها ، و « ذا » بعض الجملة المحلوف عليها ، فالتقدير : ها الله الأمر ذا .

الوجه الثاني : أن أصل الكلام : الله الأمر هذا ، فحذف « الأمر » ، وقدمت هاء « هذا » لأول الكلام ، فصار : ها الله ذا ، و « الله » مجرور بحرف القسم المحذوف لا بالهاء ، وقيل غير ذلك » (٢١) .

بقي أمران : أحدهما يتعلق بكونها للتنبيه ، والآخر يتعلق بكونها للقسم .

(٢٠) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٩٣٣/٢ (تحقيق ودراسة الدكتور عياد الشيبتي - دار الغرب الاسلامي - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) .

(٢١) شرح المنحة في اختصار الملحة ٢٨٣/٢ .

أولاً : إن « ها » التنبيه لها أربعة مواضع :

- ١ - اسم الإشارة غير المختص بالبعيد ، نحو « هذا » .
 - ٢ - نعت « أى » فى النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » .
 - ٣ - ضمير الرفع المنفصل المخبر عنه باسم إشارة نحو « ها أنا ذا » .
 - ٤ - اسم الله فى القسم ، وهذا الموضع موضوع دراستنا (٢٢) .
- هذا هو الأغلب الأعم فيها ، وقد قيل : إنها تدخل على غير هذه الأربعة ، فتدخل على الجملة ، فيقال : « ها إن زيدا منطلق » ، و « ها أفعل كذا » ، ولكن هذا قليل (٢٣) .
- وأكثر ما تدخل عليه من المفردات اسم الإشارة ، ويفصل كثيراً بينهما إما بالقسم نحو « ها الله ذا » ، و « ها لعمر الله ذا » ، وإما

(٢٢) انظر : الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ٣٤٦ - ٣٤٩ .
(تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) مغنى اللبيب لابن هشام ٤٠٣/٢ (المكتبة العصرية ١٤١١هـ - ١٩٩١م) ، المعجم الوسيط ١٠٠٧/٣ (ها) (مجمع اللغة العربية - الطبعة الثالثة) .

(٢٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٨ ، شرح الكافية للرضى ٤٢٤/٤ (تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قارونس - بنغازى - الطبعة الثانية ١٩٩٦م) .

بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ » (٢٤) ، وَبِغَيْرِهِمَا
تَقْلِيلًا ، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي :

لَهَا إِنْ تَا عَذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ فإِنْ صَاحِبِهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبُلْدِ (٢٥)
قِيلَ : وَلَا يَلِزِمُ وَجُودَ اسْمِ الْإِشَارَةِ بَعْدَهَا ، بَلْ هَذَا هُوَ الْغَالِبُ ،
وَقَدْ تَأْتَى وَلَيْسَ بَعْدَهَا اسْمُ إِشَارَةٍ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ :

أَبَا حَكَمٍ هَا أَنْتَ نَجْمٌ مَجَالِدٌ وَسَيِّدُ هَذَا الْأَبْطَحِ الْمُتَنَاجِدِ (٢٦)

وَقَدْ فَهِمَ بَعْضُهُمْ هَذَا مِنْ قَوْلِ « سَيِّوِيهِ » : « وَقَدْ تَكُونُ » هَا «
فِي « هَا أَنْتَ ذَا » غَيْرِ مُقَدِّمَةٍ ، وَلَكِنَّهَا تَكُونُ لِلتَّنْبِيهِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي « هَذَا » ،
يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : « هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ » ، فَلَوْ كَانَتْ
« هَا » هَهُنَا هِيَ الَّتِي تَكُونُ أَوْلَى إِذَا قُلْتَ : هَؤُلَاءِ لَمْ تَعُدْ « هَا » هَهُنَا
بَعْدَ « أَنْتُمْ » (٢٧) •

(٢٤) مِنْ آيَةِ ١١٩ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ •

(٢٥) مِنْ الْبَسِيطِ ، فِي دِيْوَانِ النَّابِغَةِ ١٧ (مَجْمُوعَةٌ خَمْسَةٌ دَوَائِنًا
- الْوَهْبِيَّةُ ١٢٩٣ هـ) ، وَانظُرْ : الْمُنْصَفَا مِنْ الْكَلَامِ عَلَى مَغْنَى ابْنِ هِشَامٍ
لِلشَّمْنِي ١٠١/٢ (مَطْبَعَةُ مُحَمَّدِ أَفْنَدِي مِصْطَفَى) ، وَانظُرْ مَعَهُ شَرْحَ الْكَافِيَةِ
لِلرُّضِيِّ ٤٨٢/٢ - ٤٨٣ ، ٤٢٢/٤ •

(٢٦) مِنْ الصُّوَيْلِ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي أُسَدٍ •

انْزُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢٩٦/٣ (تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ عَلَى النِّجَارِ -
مَطَابَعُ سَجَلِ الْعَرَبِ) ، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْقُرْطُبِيِّ ٢١٩/٤ (ط دَارُ
الشَّعْبِ) •

(٢٧) الْكِتَابُ ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ •

قال « المرادى » : « وكلام « سيبويه » يقتضى أن « ها » قد تدخل على الضمير كما تدخل على اسم الإشارة وليست مقدمة من تأخير ...»

إلى أن قال : « ويؤيد ما قاله « سيبويه » أن « ها » قد دخلت على الضمير وليس خبره اسم إشارة ، كقول الشاعر :

أبا حكم ها أنت نجم مجالدا « (٢٨)

وقيل : إن عدم مجيء اسم الإشارة هنا شاذ .

قال « أبو حيان » : « وقد شذ دخولها على مبتدأ لا يخبر عنه باسم إشارة ، فمن ذلك ما أنشده « أحمد بن يحيى » فى كتاب الهجاء ما ذكر أن « الفراء » أنشد :

أبا حكم ها أنت نجم مجالدا وسيد هذا الأبطح المتاجدا « (٢٩)

ثانيا : إن القسم بـ « ها » مما يختص به لفظ الجلالة .

قال « الرضى » : « ويختص لفظ « الله » بتعويض « ها » ،

وقول « سيبويه » هذا رد على النخيل الذى يرى أن « ها » فى « ها أنت ذا » مقدمة من تأخير وأنها هى التى كانت مع « هذا » .

ويجوز أن يعتنر للنخيل بأن تلك الاعادة توكيد ، وذلك لبعدهنهما

انظر : شرح الكافية للرضى ٤/٤٢٣ .

(٢٨) انظر : الجنى الدانى ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢٩) التذييل ولتكميل ٤٦/٧ (رسالة دكتوراه مقدمة من الدكتور

على حسن علوان الى كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر) .

أو همزة الاستفهام من الجار (٣٠) ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة « الله » فى الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضاً من الحرف « (٣١) » .

(ج) « الله » :

ولفظ الجلالة فى هذا التركيب الرواية فيه الجر ، وهو مقسم به .

قال « سيبويه » : « ولا يكون فى المقسم ههنا إلا الجر ، لأن قولهم : « ها » صار عوضاً من اللفظ بالواو ، فحذفت تخفيفاً على اللسان « (٣٢) » .

وقال « ابن يعيش » : « وأما قولهم : « لا ها الله ذا » فد « ها » للتنبية ، وهى عوض من حرف الجر على ما ذكرنا والجواب محذوف ، والتقدير : إن الأمر كذا ، وكذا قال « أبو العباس المبرد » « (٣٣) » .

وقيل : إن لفظ الجلالة - فى قول « أبى بكر » - رضى الله عنه - : « لا ها الله إذا » ضمن الحديث السابق - روى بالرفع .

فإن صحت هذه الرواية فهو مبتدأ خبره ما بعد ذلك التركيب ، أو فاعل لفاعل مقدر .

• (٣٠) يعنى حرف القسم .

• (٣١) شرح الكافية للرضى ٣٠٢/٤ .

• (٣٢) الكتاب ٤٩٩/٣ .

• (٣٣) شرح المفصل ٦٠٦/٩ .

قال « ابن حجر » : « وحكى « ابن التين » عن « الداودي » أنه
يروى برفع « الله » ، قال : والمعنى يأبى الله .
وقال غيره : إن ثبتت الرواية بالرفع فتكون « ها » للتنبيه ،
و « الله » مبتدأ ، و « لا يعمد » خبره انتهى ، ولا يخفى تكلفه ، وقد
نقل الأئمة الاتفاق على الجر فلا يلتفت إلى غيره » (٣٤) .

وقال « العيني » - بعد أن ذكر أن « ها » للتنبيه ، أو للقسم - :
« ويروى برفع « الله » مبتدأ ، و « ها » للتنبيه ، و « لا يعمد »
خبره » (٣٥) .

ومع هذا فإن الرواية - كما سبق في قول « ابن حجر » الجر ،
فهو مجرور بحرف القسم . قال « الخطابي » : « والهاء فيه بمنزلة
الواو » (٣٦) .

(د) « إذا » :

وهي حرف جواب وجزاء ، بسيط غير مركب .

وقال بعض الكوفيين : إنه اسم ممنون .

• (٣٤) فتح الباري ٣٨/٨ .

(٣٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ٦٩/١٥ (إدارة
الطباعة المنيرية - دار احياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي
- بيروت - لبنان) .

(٣٦) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ١٤٥٧/٢ (تحقيق
ودراسة الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود - مركز احياء
التراث الاسلامي - بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة - الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .

وقال بعضهم : هي حرف مركب من « إذ » و « أن » ، وقيل : اسم مركب من « إذا » و « أن » (٣٧) •

ومعنى الجواب هنا أن تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر ، ولا تقع فى كلام مقتضب ابتداء لیس جوابا عن شيء •

فقولنا : « إذا أكرمك » - فى جواب من قال : « أنا أتیک » - إنما هو جواب لكلام خوطب به ، وفى الوقت نفسه هي جزاء ، لأن الإكرام جعل جزاء للإلتیان (٣٨) •

ومن هنا فإنها تدل على هذين المعنيين •

قال « سيوييه » : « معناها الجواب والجزاء » (٣٩) •

لكن « الفارسي » رأى أن معنى قول « سيوييه » هذا أنه يمكن أن تكون جزاء فى موضع ، وجوابا فى موضع •

ورأى « الشلوين » أن المقصود بالجواب هنا الشرط (٤٠) •

-
- (٣٧) انظر : رصف المباني فى شرح حروف المعاني للمالقي ٦٩ -
٧٠ (تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - مطبعة زيد بن ثابت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) ، التنزيل والتكميل ٥٥٩/٦ - ٥٦٠ (رسالة دكتوراه مقدمة من الدكتور عبد الحميد الوكيل الى كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر) •
(٣٨) انظر : شرح المغنى للدهاميني ٤١ - ٤٢ « المطبعة البهية بمصر » ، الفتح القريب للسيوطى ١٦٠ •
(٣٩) الكتاب ٢٣٤/٤ •
(٤٠) انظر : شرح المقدمة الجزولية - باب الفعل (مخطوط) •
رصف المباني ٦٢ - ٦٤ •

الوقف عليها :

- اختلف في الوقف على « إذا » : فقيل : بالنون ، وقيل : بالالف .
- قال « ابن هشام » : والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها
- بثنوين المنصوب « (٤١) » .

كتابتها :

واختلف في كتابتها ، فقال الجمهور : تكتب بالالف - وهكذا هي في المصاحف - .

وقال « المبرد » : تكتب بالنون .

وقال « الفراء » : « إن عملت كتبت بالالف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين « إذا » (٤٢) » .

نصب المضارع بعدها :

ونصب المضارع بعدها مشروط بثلاثة أمور : أن تنصدر ، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، متصلا بها (٤٣) .

(٤١) انظر : التذيل والتكميل ٧٢٢/٨ (رسالة دكتوراه مقدمة من الدكتور سليمان الحلفاوى الى كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر) ،
الفتح القريب للسيوطى ١٦٥ .

(٤٢) انظر : التسهيل لابن مالك ٣٣٣ (تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) ، التذيل والتكميل ٧٢٢/٨ ،
رصفه المباني ٦٧ - ٦٩ ، الجنى الدانى ١٤٦ .

(٤٣) انظر : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام
٤/١٦٢ - ١٦٨ (منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت) .

واختلف في ناصبه ، فقيل : هي التي نصبته ، وقيل : هو منصوب
بـ « أن » مضمرة (٤٤) •

وبعد : فإني أقول : إن « إذا » في هذا التركيب على أصلها
وضعها •

قال « الزركشي » - معلقا على « لا ها الله إذا » في حديثنا
أبي قتادة : « وإذا - منون - حرف جواب يقتضى التعليل » (٤٥) •
وأحسب أنه لو قيل مثلا : « إن زرتك فهل تكرمني ؟ » فقيل في
جوابه : « لا ها الله إذا أكرمك » لكان استعمالا •

(هـ) « ذا » :

وهو اسم إشارة ، رأى « الخليل » أنه هنا من جملة المقسم عليه ،
والتقدير : لا ها الله للأمر ذا ، أو : ليكونن ذا ، فهو مع جملته جواب
القسم •

ويرد على رأى « الخليل » هذا مثل « لا ها الله ذا ما كان كذا »
أو « لقد كان كذا » ، فإن الكلام هنا مشتمل على جواب قسم ، فكيف
تكون جملة « ذا » هي الجواب ؟

(٤٤) انظر : التسهيل ٣٣٣ ، التنزيل والتكميل ٧٢٢/٨ ، رصف

المباني ٦٧ - ٦٩ ، الجنى الدانى ١٤٦ •

(٤٥) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ١٢٩ •

(٢٥ - لغة أسيوط)

وأجيب بأنه إذا ورد مثل هذا فإن المذكور بعد « ذا » يكون جواب قسم محذوف ، أو بدلا من الأول •

ورأى « الأخفش » أن « ذا » من جملة القسم ، فهو عنده تأكيد للقسم قبله ، والمقسم عليه ما يأتي بعد • والمشار إليه - على هذا - « لا ها الله » - أي : هذا القول قسمي - •

ويرد على قول « الأخفش » أنه قد يأتي هذا التركيب ولا شيء بعده يصلح للجواب ، وجواب القسم لا يجوز حذفه إلا إذا دل عليه شيء •

ويمكن أن يجاب بأن جواب القسم حذف هنا لوجود ما يدل عليه (٤٦) •

وهذه هي النصوص التي توثق كل ما قلناه :

قال « سيبويه » : « وأما قولهم : « ذا » فزعم « الخليل » أنه المحلوف عليه كأنه قال : إي والله للأمر هذا ، فحذف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدم « ها » كما قدم قوم « ها » في قولهم : « ها هو ذا » ، و « هأنذا » ، وهذا قول « الخليل » ، وقال « زهير » :

(٤٦) قال « ابن عصفور » : « ولا يجوز حذف جواب القسم إلا إذا توسط بين شيئين متلازمين كما تقدم - يعنى مثل « زيد - والله - يقوم » ، و « يعجبني الذي - والله - يقوم » - ، أو جاء عقيب كلام يدل على الجواب نحو « زيد قائم والله » ، فحذف جواب « والله » لدلالة « زيد قائم » عليه •

انظر : شرح الجمل الكبير ١/٣٠٥ •

تعلمن هالعمر الله ذا قسما

فما قصد بذرعك وانظر أين تنسلك « (٤٧، ٤٨) »

قال « السيرافى » : « وقال « الأخفش » : قرلهم : « ذا » ليس
هو المحلوف عليه ، إنما هو المحلوف به ، وهو من جملة القسم .

والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم ، فيقولون :
ها الله ذا لقد كان كذا وكذا .

فقيل له : ما وجه دخول « ذا قسما » وقد حصل القسم بقوله ؟
« والله » وهو المقسم به ؟

فقال : هو عبارة عن قوله : « والله » وتفسير له .

وكان « المبرد » يرجح قول « الأخفش » ، ويجيز قول
« الخليل » (٤٩) .

(٤٧) من البسيط ، فى ديوان زهير ١٦٤ .

ومعنى اقصد بذرعك وانظر أين تنسلك : تفكر فى الأمر ، وقدر
نتائج ما تفعل ، وهو هنا يخاطب العارث بن ورقاء ، وكان قد أخذ
غلاما له ولم يرده اليه .

انظر : المقتضب للمبرد ٣/٢٢٢ (تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق
عضيمة - لجنة احياء التراث الاسلامى - القاهرة ١٣٩٩ هـ) ، شرح
المفصل لابن يعيش ٩/١٠٦ ، شرح الكافية للرضى ٢/٤٨٣ ، ٤/٣٠٢ ،
٤٢٣ .

(٤٨) الكتاب ٣/٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٤٩) انظر حاشية رقم ١ فى كتاب سيبويه ٣/٥٠٠ ، وانظر

المقتضب ٢/٣٢١ .

وقال « أبو حيان » : « وقالت العرب : « لا ها الله ذا » فالخليل .
يقول : « ذا » من جملة (٥٠) المقسم عليه ، والتقدير : للأمر ذا ، فحذف
المبتدأ الذى دخلت عليه اللام ، و « ذا » خبر عنه ، فجميع الكلام مقسم
به ومقسم عليه ، ويستعمل هذا كلاما .

و « الأخفش » يجعل « ذا » توكيدا للمقسم السابق (٥١) ، و « ذا »
مبتدأ خبره محذوف - أى : ذا قسمى - أشار إلى قوله : « لا ها الله » ،
وجاء من كلامهم : « لا ها الله ذا ما كان كذا » ، ويقولون : « ها الله ذا
لقد كان كذا » ، و « ها الله لتفعلن » ، وفى الحديث - من كلام أبى بكر
الصديق « - رضى الله تعالى عنه - : « لا ها الله ذا لا يعهد إلى أسد
من أسد الله يقاتل فى سبيل الله فيعطى سلبه » (٥٢) .

فالظاهر فى هذه المنقولات أنها جواب القسم .

وقال « الأعمى » : « تقديره : لعمر الله هذا ما أقسم به » ،
فوافق « الأخفش » .

ومن انتصر للخلييل جعل هذه المنقولات جواب قسم
محذوف « (٥٣) » .

(٥٠) فى المطبوع من الارتشاف : جمل .

(٥١) فى المطبوع من الارتشاف : الثانى .

(٥٢) هكذا الحديث فى المطبوع من الارتشاف ، وقد سبق تخريج

هذا الحديث وتحرير ألفاظه .

(٥٣) انظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٩٦/٢ (تحقيق

وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس - المكتبة الأزهرية للتراث

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .

وأضاف « الرضى » أنه يمكن جعله مع هذا بدلاً ، فقال : « قال قالالخليل » : « ذا » من جملة جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف - أى : الأمر ذا - ، أو فاعل - أى : ليكون ذا ، أو : لا يكون ذا - والجواب الذى يأتى بعده - نفياً أو إثباتاً نحو « ها الله ذا الأفعلن ، أو لا أفعل - بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك - أى : لأننا أخوك - ونحوه •

وقال « الأخفش » : « ذا » من تمام القسم ، إما صفة لله - أى : الله الحاضر الناظر - ، أو مبتدأ محذوف الخبر - أى : ذا قسمى - فبعد هذا إما أن يجىء الجواب أو يحذف مع القرينة « (٥٤) •

هذا وقد اختار « المبرد » مذهب « الأخفش » حيث قال : « فأما قولك : « ذا » فهو الشيء الذى تقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به ، فحذفت الخبر لعلم السامع به « (٥٥) •

ومع تصافر النصوص السابقة فى توثيق ما نسب إلى كل من « الخليل » و « الأخفش » نجد « ابن يعيش » ينسب إلى « الخليل » ما نسبوه للأخفش ، وإلى « الأخفش » ما نسبوه للخليل ، مع أنه فى هذا كان يشرح كلام « الزمخشري » - فى الفصل - الذى يتفق وكلام النحويين •

وهذا هو نص « الزمخشري » ، وبعده نص « ابن يعيش » :

(٥٤) انظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٢/٤ - ٣٠٣ •

(٥٥) المقتضب ٣٢١/٢ •

قال « الزمخشري » - فى المفضل - : « ... وفيه قولان : أحدهما قول « الخليل » أن « ذا » مقسم عليه ، وتقديره : لا والله للأمر إذًا ، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال ، ولذلك لم يجز أن يقاس عليه فيقال : ها الله أخوك ، على تقدير : ها الله لهذا أخوك •

والثانى وهو قول « الأخفش » : إنه من جملة القسم توكيد له ، كأنه قال : ذا قسمي ، والدليل عليه أنهم يقولون : لا ها الله ذا لقد كان كذا ، فيجيبون بالمقسم عليه بعده « (٥٦) » •

وقال « ابن يعيش » - فى شرحه - : « و « ذا » إشارة ، قال « الخليل » : « وهو من جملة المقسم به كأنه صفة لاسم الله ، والمعنى : لا والله الحاضر ، نظرا إلى قوله - تعالى - : « وهو معكم أينما كنتم » (٥٧) ، وقوله - تعالى - : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم » (٥٨) • والجواب محذوف ، والتقدير : إن الأمر كذا وكذا •

قال « أبو العباس الأبرد » : « وأما « ذا » فهو الشيء الذى يقسم به ، والتقدير : لا والله هذا ما أقسم به فحذف الخبر •

وقال « أبو الحسن » : « هو من جملة الجواب ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : لا والله الأمر ذا » (٥٩) •

(٥٦) المفضل ٤١٥ •

(٥٧) من الآية ٤ فى سورة الحديد •

(٥٨) من الآية ٧ فى سورة المجادلة •

(٥٩) شرح المفضل ١٠٦/٩ •

وليس الأمر كما جاء فى هذا النص ، فنص « سيبويه » السابق واضح فى توثيق رأى « الخليل » ، وكفى به توثيقا .

ثانيا : الإعراب :

خلاصة ما يمكن أن يقال فى إعراب « لا ها الله إذا » أو « ذا » ما يلي :

• لا : حرف جواب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

• ها : حرف تنبيه مقسم به ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

• الله : مقسم به مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

وختلف فى الذى عمل فيه الجر :

فقيل : واو القسم محذوفة ، وقيل : بل الذى عمل الجر هو « ها » .

قال « ابن مالك » : « ومذهب « الأخفش » أن الجر فى « ها الله » بالمعوض من الحرف المحذوف ، لا بالحرف ، ذكر ذلك فى كتابه « الأوسط » .

ووافق « الأخفش » فى هذا جماعة ، وانتصر لهذا بأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ، والتاء من الواو ، ولا خلاف فى كون الجر بعد الواو والتاء بهما ، فكذا ينبغى أن يكون الجر فى « آ » (٦٠) هو « ها » بهما لا بالمعوض عنه .

والأصح كون الجز بالحرف المحذوف وإن كان لا يلفظ ، كما كان
النصب بعد الفاء والواو وحتى وكى الجارة ولام الجحود بـ « أن »
المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف « (٦١) » .

وعلى رواية « الله » بالرفع فى الحديث الشريف (٦٢) - إن
ثبتت - فيكون مبتدأ خبره ما بعد هذا التركيب ، أو فاعلا ،
والتقدير : يابى الله .

إذا : حرف جواب وجزاء - على الراجح من كون « إذا » حرفا -
مبنى لا محل له من الإعراب وهو هنا مهمل لعدم توفر شروط نصب
المضارع بعده (٦٣) .

وقيل : إنه يحتمل أن تكون فى الحديث المذكور زائدة ، وسيأتى
توضيح ذلك .

ذا : اسم إشارة مبنى فى محل رفع مختلف فى سبب رفعه :
فقال « الخليل » : إنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : للأمر ذا ،

(٦١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٠٠ - ٢٠١ (تحقيق
الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوى المختون - هجر
للطباعة والنشر - مصر - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

(٦٢) أى فى قول « أبى بكر » - رضى الله عنه - فى الحديث السابق

(٦٣) سبق ذكر هذه الشروط عند الكلام عن « اذا » فى مبحث

التركيب .

ثم حذف المبتدأ واللام (٦٤) ، أو فاعل لفعل محذوف ، والتقدير :
• ليكون ذا (٦٥) •

وقال « الأخفش » : إنه مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ذا
قسمى ، فتكون الإشارة إلى « لا ها الله » - أى : هذا القول
• قسمى - (٦٦) •

وقيل : بل هو فى محل جر إما بدل من اسم الله ، أو صفة له (٦٧) •

-
- (٦٤) انظر : الارتشاف ٤٩٦/٢ ، شرح الكافية للرضى ٣٠٢/٤ •
• (٦٥) انظر المرجع السابق فى الموضوع المذكور هناك •
• (٦٦) انظر المراجع السابقة التى وثق منها رأى « الخليل » •
(٦٧) انظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٤٢٤/١ - ٤٢٥ •
(تحقيقى الدكتور على موسى الشوملى - مكتبة الخانجى) •

ثالثاً : اللغات في « لا ما الله » :

وردت « ها الله » على أربعة أوجه ، وها هي ذى مرتبة حسب كثرتها :

— ها الله : بمد « ها » ، ومجىء لفظ الجلالة « الله » كما هو بهمزة وصل (١) .

• — ها الله : بالهاء دون ألف ، ثم لفظ الجلالة بعدها (٢) .

• — ها الله : بمد « ها » ، وقطع همزة لفظ الجلالة (٣) .

• — ها الله : بالهاء دون ألف ، وبعدها همزة قطع (٤) .

قال « المرادى » : « وفيه أربعة أوجه : قطع همزة ووصلها ، كلاهما مع إثبات ألف « ها » ، وحذفها » (٥) .

وقال « ابن عقيل » : « ... أو « ها » محذوف الألف ، أو ثابتها ،

(١) وهنا يلتقى ساكنان ، وسيأتى الكلام عن ذلك .

(٢) المعول عليه في إثبات الألف هنا أو حذفها إنما هو النطق ،

أما الرسم الاملائي فليس هو المقصود .

(٣) قال « ابن القوس » : « وأما قطع همزة اسم الله فلا يجوز

إلا في الضرورة » .

• شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٤٢٤/١

• (٤) نص على هذا الترتيب الرضى في شرح الكافية ٣٠٣/٤

• (٥) الجنى الدانى ٣٤٩

مع وصل ألف « الله » ، وقطعها ، نحو « ها لله » ، و « ها لله » ،
و « ها الله » ، و « ها الله » (٦) •

وقال « ابن جابر » : « وفي النطق بها أربع لغات :

الأولى : أن نقول : « ها لله » فتصل انهاء بلام الجلالة •

الثانية : أن تجعل بينها وبين لام الجلالة ألفا (٧) ، فتقول :
« ها الله » بمد الهاء •

الثالثة : أن تمد الهاء وبعد المد همزة تاليها لام الجلالة ، فتقول :
« ها الله » •

الرابعة : أن نقول : « ها لله » بهاء غير ممدودة وبعدها همزة ثم
لام الجلالة (٨) •

وهمزة القطع في الوجه الأخير هذا إنما هي ألف لفظ الجلالة
التي هي همزة وصل جىء بها مقطوعة ، وهذا ما تفيده النصص
السابقة وغيرها •

أما « الرضى » فقد ذكر أن همزة القطع هنا هي فى الأصل ألف

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٠٧/٢ (تحقيق وتعليق
الدكتور محمد كامل بركات - مركز البحث العلمى وحياء التراث الإسلامى
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة) •

(٧) والمقصود أن ذلك فى اللفظ كما سبق •

(٨) شرح المنحة ٢/٢٨٣ ، وانظر هذه اللغات أيضا فى شرح التسهيل
لابن مازك ٣/١٩٩ ، المغنى ٢/٤٠٣ ، المعجم الوسيط ٢/١٠٠٧ (ها) وغيرها

« ها » ثم تهويكها ، ثم قلبها همزة ، وذلك لئلا يلتقى ساكنان ، وهذا هو نصه :

«... والرابعة - يعنى اللغة الرابعة فى « ها الله » - حكاها « أبو على » ، وهى أقلّ الجميع : ها لله بحذف همزة الوصل وفتح ألف « ها » للساكين بعد قلبها همزة كما فى « الضالين » و « دأبه » (٩) .
بقى أنه قد يقال : كيف التقى الساكنان فى الوجه الأول (ها الله) ، إذ ألف « ها » ساكنة ولام لفظ الجلالة كذلك ؟

وقد أجابوا عن ذلك بأن أول هذين الساكنين حرف لين وثنائيهما مدغم فى مثله ، وهذا مسوغ لالتقائهما .

قال « سيويوه » : «... تثبت ألف « ها » لأن الذى بعدها مدغم » (١٠) .

وقال « المبرد » : « فأما مدتها وإجراء المدغم بعدها فى قولك : « لاها الله ذا » فإنك أتيت بـ « ها » التى للتنبية ، وثبتت الألف ، لأن حروف المد تقع وبعدها الساكن المدغم ، وتكون المدّة عوضاً من الحركة لأنك ترفع لسانك عن المدغم رفعة واحدة - وقد مضى تفسير هذا -
فيكون كقولك « دابة » و « شابة » و « راد » وما أشبهه » (١١) .

(٩) انظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٣/٤ .

(١٠) انظر : الكتاب ٤٩٩/٣ .

(١١) المقنضب ٣٢١/٢ ، وانظر ١٨٣/١ ، ٢٠٣ .

وقال « ابن يعيش » : « ويجوز في ألف « ها » وجهان :
أحدهما : إثبات الألف وإن كان بعدها ساكن ، إذ كان مدغما ، فهو
كـ « دابة » و « شابة » •

والوجه الثاني : أن تحذف الألف حين وصلتها وجعلتها عوضا من
الواو كما فعلت ذلك في « هلم » (١٢) فتقول : « ها لله » (١٣) •

ولكن يعترض على ذلك بأن التقاء الساكنين على هذه الصورة
بشروط بكونهما في كلمة واحدة وليس في كلمتين كما هنا •

قال « ابن يعيش » : « وبعضهم يحتج بأن « ها » على حرفين ،
فكان تقديره تقدير المنفصل ، كقولك : « يخشى الداعي » و « يغزو
الجيش » فيحذف الألف والواو لأن بعدهما المدغم وهو منفصل من
« ها » والمنفصل إذا حذف منه حرف المد لا لتقاء الساكنين لم يقع به
اختلال كما لو حذفنا من الكلمة الواحدة ، إذ اجتماع الساكنين في
الكلمة الواحدة يقع لازما فيختل بناء الكلمة وليس كذلك في
الكلمتين » (١٤) •

(١٢) يرى « الخليل » أن اسم الفعل « هلم » مركب من « ها »
التنبيه ، والفعل « لم » - أي : لم بنا - ثم كثر استعمال الصيغة
وحذفت الألف من « ها » تخفيفا ، لأن اللام بعدها وإن كانت متحركة
فإنها في حكم الساكنة ، وكأنها حذفت لتقاء الساكنين فصارت « هلم » •
انظر : الخصائص لابن جني ٣٥/٣ (تحقيق محمد علي النجار -
دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية) •

(١٣) انظر : شرح المنفصل لابن يعيش ١٠٦/٩ •

(١٤) المرجع السابق •

وقد أجيّب بأن ذلك على حد قولهم : « التقت حلقتنا البطان » (١٥) →

قال « ابن مالك : » « ٠٠٠ الثانى — من هذه الوجوه — : أن يقال : « ها الله » بألف ثابتة قبل اللام ، وهو شبيه بقولهم : « التقت حلقتنا البطان » بألف ثابتة بين التاء واللام » (١٦) •

كما أن الذى سوغ هذا فى هذا التركيب — كما يقول « الرضى » — التنبية على أن هذه الألف هى ألف « ها » ، وليست عوضاً عن همزة « الله » •

قال « الرضى » : « وكان القياس حذف الألف ، لأن مثل ذلك إنما يفتقر فى كلمة واحدة كـ « الضالين » ، أما فى كلمتين فالواجب الحذف ، نحو « ذا الله » و « ما الله » (١٧) ، إلا أنه لم يحذف فى الأغلب .

(١٥) مثل يضرب فى الحادثة اذا بلغت النهاية •

والبطان : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان اذا التقتا فقد بلغ الشد غايته •

انظر : مجمع الأمثال لأميدانى ١٨٦/٢ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد — دار الفكر للطباعة والنشر — الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ — ١٩٧٢م) •

(١٦) انظر : شواهد النوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٦٧ (تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي — عالم الكتب — بيروت — الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م) •

(١٧) المعتدبه فى حذف الألف أو اثباتها — كما قلنا — هو الابق • وليس الرسم الاملائى •

ههنا ليكون كالتبنيه على كون ألف « ها » من تمام « ذا » ، فإن « ها الله
ذا » بحذف ألف « ها » ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة « الله »
كـ « هرقت » - فى « أركت » - و « هياك » - فى
« إياك » - « (١٨) » .

الأقوال فى « لا ها الله إذا » :

وبعد هذا التطواف حول « ها الله إذا » و « لا ها الله ذا » ،
ووضوح صورة هذين التركيبين بعد هذا نستعرض آراء كل من
أرافضين لتركيب « ها الله إذا » والمجوزين له :
فقد اعترض على هذا التركيب كثير من النحويين واللغويين
وقالوا : إن « إذا » لا تقع بعد « ها » التنبية ، وإنما الموضع موضع
« ذا » ، وإن مجيء « ذا » بعد « ها » حتم لازم ، ومجىء « إذا »
لحن .

قال « الأزهرى » : « وقال « أبو حاتم » : ويقال : « لا ها الله ذا »
بغير ألف فى القسم .

قال : والعامية تقول : « لا ها الله إذا » « (١٩) » .

وقال « ابن منظور » : « وفى حديث أبى قتادة - رضى الله عنه -

(١٨) شرح الكافية للرضى ٣٠٣/٤ .

(١٩) تهذيب اللغة للأزهرى ٤٧٩/٦ (ها) « تحقيق الأستاذ محمد

عبد النعم خفاجى ، والأستاذ محمود فرج العقدة ، ومراجعة الأستاذ على

محمد البجاوى - الدار المصرية للتأليف والترجمة » .

يوم حنين : قال أبو بكر — رضى الله عنه — : « لا ها الله إذا لا يعمد
إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه » ، هكذا جاء
فى الحديث : « لا ها الله إذا » والصواب : « لا ها الله ذا » بدلت
الهمزة ، ومعناه : لا والله لا يكون ذا ، ولا والله الأمر ذا ، فصنف
تخفيفاً « (٢٠) » .

وقد تتبعت نصوص النحويين حين يأتى ذكر لهذا التركيب فوجدت
معظمها يذكره بـ « ذا » دون إشارة إلى « إذا » وقد مر بنا فى هذا
البحث كثير من هذه النصوص .

وقد خطأ معظم النحويين هذا التركيب (لا ها الله إذا)
معتمدين على :

— عدم جواز مجيء « ها » بدون « ذا » التى هى اسم إشارة .

وقد سبق عند الكلام عن « ها » أن هناك من أجاز ذلك وصرح
بجواز مجيء « ها » بدون اسم إشارة ، وقال : إن ذلك يمكن أن يفهم
من كلام « سيبويه » فى « الكتاب » (٢١) .

وقال « الدمامينى » : « ... وقد قال الإمام الحديثى : ... »

(٢٠) لسان العرب لابن منظور ٩/١٥ (ها) « دار احياء التراث

العربى — مؤسسة التاريخ العربى — بيروت — الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ —

١٩٩٣ م » .

(٢١) انظر : الكتاب ٢/٣٥٤ — ٣٥٥ ، الجنى الدانى ٣٤٧ — ٣٤٨

ولا يجب أن يلزم « ذا » « ها » القسم كما لا يجب أن يلزم غيرها من حروفه « (٢٢) » .

— أيضا اعتمد الرافضون لهذا التركيب على عدم وروده في كلام العرب الذي يحتج به ، وأن ما ورد في الحديث الشريف لا يعد حجة فهو من تغيير الرواة ، وأنهم لحنوا إذ خالفوا هذه القاعدة النحوية بذكرهم « ها » التنبية دون اسم إشارة .

وإذا سلم أنهم لم يخالفوا قاعدة فإن المعنى في الحديث المذكور لا يصح مع وجود « إذا » على رواية الفعل بعدها (لا يعمد) منفيًا .
نقل « الدماميني » عن « ابن الحاجب » قوله : « حمل بعض النحويين إدخال « إذا » في هذا المحل على الغلط من الرواة ، لأن العرب لا تستعمل « لا ها الله » إلا مع « ذا » ، وإن سلم استعماله بدون « ذا » فليس هذا موضع « إذا » لأنه للجزاء وهو هنا على نقيضه « (٢٣) » .

وقال « الطيبي » : « ثبت في الرواية « لا ها الله إذا » فحملة بعض النحويين على أنه من تغيير بعض الرواة ، لأن العرب لا تستعمل « لا ها الله » بدون « ذا » ، وإن سلم استعماله بدون « ذا » فليس

(٢٢) انظر : مصابيح الجامع للدماميني ١/٤٦١ (مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تحت رقم ٣٨٤ مصور عن الأحمديّة في حلب برقم ١٦٣) .

(٢٣) انظر : مصابيح الجامع ١/٤٦٢ .

هذا موضع « إذا » لأنها حرف جزاء ، والكلام هنا على نقيضه ، فإن مقتضى الجزاء ألا يذكر « لا » فى قوله : « لا يعمد » ، بل كان يقول : « إذا يعمد إلى أسد » الخ ، ليصح جوابا لطلب السلب « (٢٤) » .

وتوضيح هذا الاعتراض على الحديث الشريف فيما يلى :

أن هؤلاء المانعين اعتمدوا على أن ما بعد « إذا » إنما هو فى الحقيقة جواب لشرط مقدر فهو مسبب عنه ، فحين يقال مثلا : « سوف أزورك » ، فيجاب : « إذا أكرمك » فمعنى هذا الكلام « إذا إن تترنى أكرمك » ، فما يقع بعد « إذا » يجب ان يصح فيه ذلك .

والاعتراض على رواية الحديث الشريف جاء من جهة أن « لا يعمد » فى قول أبى بكر - رضى الله عنه - لا يصح فيه ذلك ، لأن أبا قتادة - رضى الله عنه - فى هذه الغزوة هو الذى قتل ذلك القاتل فاستحق السلب ، ولكن هناك من أخذ ذلك السلب بدون حق إذ لم يكن هو القاتل ، ثم أراد من النبى - ﷺ - أن يجعل أبا قتادة - الذى هو يستحق السلب لأنه هو القاتل - يرضى بذلك ، فلم يرض ذلك أبا بكر فقال : « لا ها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله - ﷺ - يعطيك سلبه » .

فالمانعون يرون أن المعنى على هذا سيكون : « إن أرضاه عنك لا يكون عامداً إلى أبى قتادة الذى يستحق السلب فيعطيك سلبه » علما بأنه إذا أرضاه يكون عامداً إلى ذلك .

قال « ابن الحاجب » : « ومعرفة هذا يتوقف على أن يعلم أن مدخول « إذا » جزء لشرط مقدر على ما نقله في « المفصل » عن « الزجاج » ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون الشرط المقدر يصح وقوعه سبباً لما بعد « إذا » ، إذ الشرط يجب أن يكون سبباً للجزاء ، وإذا تقرر هذا فنقول : هذا الكلام - أعنى قوله : « لا ها الله إذا لا يعمد » - جواب لمن طلب السلب - بقوله : « فأرضه عنى » - وليس بقاتل ، و « يعمد » وقع فى الرواية مع « لا » فيكون تقدير الكلام : « إن أرضاه عنك لا يكون عامداً إلى أسد فيعطيك سلبه » ، ولا يصح أن يكون إرضاء النبى - ﷺ - القاتل عن الطالب سبباً لعدم كونه عامداً إلى أسد ومعطياً سلبه الطالب ، وإذا لم يكن سبباً له بطل كون « لا يعمد » جزءاً للإرضاء •

ومقتضى الجزائية ألا تذكر « لا » مع « يعمد » ، ليكون التقدير : « إن يرضه عنك يكن عامداً إلى أسد ومعطياً سلبه » ، فنتحقق الجزائية ، لصحة كون الإرضاء سبباً لكونه عامداً إلى أسد من أسد الله معطياً سلبه . مقتوله غير القاتل » (٢٥) •

الرد على هذا الاعتراض :

نقل « الدمامينى » عن « الحمديشى » قوله : « ... وتحقيق الجزائية بـ « إذا لا يعمد » صحيح ، إذا معناه : إذا صدق أسد غيرك لا يعمد النبى - ﷺ - إلى إبطال حقه ، وإعطاء سلبه إليك » (٢٦) •

(٢٥) انظر : مصابيح الجامع ٤٦١ - ٤٦٢ •

(٢٦) المرجع السابق •

قال « الطيبي » : « والحديث صحيح ، والمعنى صحيح ، وهو كقولك لمن قال لك : « افعل كذا » فقالت له : والله إذا لا أفعل ، فالتقدير : إذا والله لا يعمد إلى أسد ٠٠٠ الخ •

ويحتمل أن تكون « إذا » زائدة ، كما قال « أبو البقاء » : إنها زائدة في قول الحماسي :

إذا لقام بنصرى معشر خشن

في جواب قوله :

لو كنت من مازن لم تستبح إيلي « (٢٨،٢٧)

وقال « الكرمانى » : « والمعنى صحيح - أيضا - على لفظا

(٢٧) من البسيط ، لقريط بن أنيف ، وتام هذا الشعر :

لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان
إذا لقام بنصرى معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا

و « خشن » : جمع خشن ، أو أخشن ، وهو الشديد ، وضمة

السين للاتباع • وأراد ب « معشر خشن » بنى مازن

و « اللوثة » - بالضم - : الضعفا ، وأراد ب « ذو الوثة » قومه

انظر : الخصائص ٢٧/٢ ، الحماسة بشرح المرزوقى ٢٣ (تحقيق

الأستاذ عبد السلام هارون - لجنة التأليف ١٣٧٢ هـ) ، خزانة الأدب

للبيغدادى ٤٤١/٧ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - الهيئة المصرية

العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م) •

(٢٨) انظر : التبيان فى البيان للطيبى ١١٩ •

« إذا » جواباً وجزاء ، وتقديره : لا والله إذا صدق لا يكون ، أو :
لا يعمد « (٢٩) » .

وقال « ابن مالك » : « وقد وقع في هذا الحديث « إذا » ،
وليس ببعيد « (٣٠) » .

هذا وهناك من أقر ذلك التركيب ووروده في الحديث الشريف ،
لكنه قال : إن ذلك بعيد .

قال « العكبري » : « وفي حديثه في قصة جليبيب : « فقالت :
« لاها الله إذا » (٣١) : الجيد : لاها الله ذا ٠٠٠ ، وقد روى في

(٢٩) شرح الكرمانى لصحيح البخارى ١١٤/١٣ (المطبعة البهية
المصرية - الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م) .

(٣٠) شواهد التوضيح ١٦٧ .

(٣١) نص الحديث : « خطب النبي - صلى الله عليه وسلم -
على جليبيب امرأة من الأنصار الى أبيها ، فقال : حتى استأمر امها .
فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : فنعمة اذا ، قال : فانطلق الرجل
الى امرأته فذكر ذلك لها ، فقالت : لاها الله اذا أما وجد رسول الله
« لا جليبيبا » .

وفى رواية : « لاها الله اذا » وقد منعتها فلانا ، وفى رواية :
« لعمر الله » بدل « لاها الله » .

انظر : مسند الامام أحمد ١٣٦/٣ ، ٤٢٢/٤ ، ٤٢٥ (بتريقيم محمد
عبد السلام عبد الشافى - طبعة دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ)
صنفه عبد الرزاق برقم ١٠٣٣٣ (مطبعة المكتب الاسلامى) ، صحيح
ابن حبان برقم ٤٠٤٥ ، ٤٠٥٩ .

الحديث « إذا » وهو بعيد ، ويمكن أن يوجه له وجه تقديره : لا والله
لا أزوجها إذا » (٣٢) •

أما عن اتهام الرواة باللحن والغلط فقد رد عليه المحدثون وبعض
النحويين ، فمن أهل الحديث سأختار « ابن حجر » - رحمه الله تعالى -
الذى أفاض فى الدفاع عن هذه الرواية والرواة ، وسأذكر له نصاً
من « فتح البارى » أرجو ألا أطيل به ، فإنما ذكرته لفائدته وأهميته ،
فقد قال ناقلاً عن « الطيبى » : « والعجب ممن يعتنى بشرح
الحديث (٣٣) ويقدم نقل بعض الأدباء على أئمة الحديث وجهابذته ،
وينصبون إليهم الخطأ والتصحيح ، ولا أقول : إن جهابذة المحدثين
أعدل وأتقن فى النقل إذ يقتضى المشاركة بينهم ، بل أقول : لا يجوز
العدول عنهم فى النقل إلى غيرهم •

قلت : وقد سبقه إلى تقرير ما وقع فى الرواية ورد ما خالفها
الإمام « أبو العباس القرطبى » فى « المفهم » فنقل ما تقدم عن أئمة
العربية ، ثم قال : وقع فى رواية « العذرى » و « الهوزنى » فى
« مسلم » « لا ها الله ذا » بغير ألف ولا تنوين ، وهو الذى جزم به
من ذكرناه •

قال : والذى يظهر لى أن الرواية المشهورة صواب وليست بخطأ ،
وذلك أن هذا الكلام وقع على جواب إحدى الكلمتين للأخرى ، والهاء

(٣٢) اعراب الحديث النبوى ١٣٢ - ١٣٣ •

(٣٣) بتصد « العكبرى » فى قوله - الذى سبق - : « وهو بعيد »

هي التي عوض بها *ن* و *او* القسم ، وذلك أن العرب تقول في القسم : « *الله لأفعلن* » بمد الهمزة وبقصرها ، فكأنهم عوضوا عن الهمزة « *ها* » فقالوا : « *ها الله* » لتقارب مخرجيهما ، وكذلك قالوا : *بالمد والقصر* ، وتحقيقه أن الذي مد مع الهاء كأنه نطق بهمزتين أبدل من إحداهما ألفا استثقالا لاجتماعهما ، كما تقول : « *الله* » ، والذي قصر كأنه نطق بهمزة واحدة كما تقول : « *الله* » .

وأما « *إذا* » فهي بلاشك حرف جواب وتعليل ، وهي مثل التي وقعت في قوله — *صَلَّى* — وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر ، فقال : « *أينقص الرطب إذا جف ؟* قالوا : نعم ، قال : *فلا إذا* » (٣٤) ، فلو قال : *فلا والله إذا* لكان مساويا لما وقع هنا — وهو قوله : « *لا ها الله إذا* » من كل وجه ، لكنه لم يحتج هناك إلى القسم فتركه .

قال : فقد وضح تقرير الكلام ومناسبته واستقامته معنى ووضعها من غير حاجة إلى تكلف بعيد يخرج عن البلاغة ولا سيما من ارتكب أبعد وأفسد ، فجعل الهاء للتنبية ، و « *ذا* » للإشارة وفصل بينهما بالمقسم به .

قال : وليس هذا قياسا فيطرد ، ولا فصيحاً فيحمل عليه الكلام النبوي ، ولا مروياً برواية ثابتة .

(٣٤) ورد في سنن النسائي برقم ٤٥٤٥ ، وسنن أبي داود برقم ٣٣٥٩ ، وسنن الترمذي برقم ١٢٢٥ ، وسنن ابن ماجه برقم ٢٢٦٤ ، وموطأ مالك ٦٢٤/٢ ، ومسند الامام أحمد ١/١٧٥ ، والمنتقى لابن الجارود برقم ٦٥٧ وقد ورد فيها كلها بدون « *فلا إذا* » .

قال : وما وجد « العذرى » وغيره فإصلاح من اغتر بما حكى
عن أهل العربية ، والحق أحق أن يتبع •

وقال بعض من أدركناه - وهو أبو جعفر الغرناطى ، نزيل حلب
فى حاشية نسخته من البخارى - : استرسل جماعة من القدماء فى هذا
الإشكال إلى أن جعلوا المخلص منه أن اتهموا الأثبات بالتصحيح ،
فقالوا : والصواب « لا ها الله ذا » باسم الإشارة •

قال : ويا عجباً من قوم يقبلون التشكيك على الروايات الثابتة
ويطّبرن لها تأويلاً •

جوابهم أن « ها الله » لا يستلزم اسم الإشارة كما قال « ابن
مالك » •

وأما جعل « لا يعمد » جواب « فأرضه » فهو سبب الغلط ، وليس
بصحيح ممن زعمه ، وإنما هو جواب شرط مقدر ، يدل عليه « صدق
فأرضه » ، فكان « أبا بكر » قال : إذا صدق فى أنه صاحب السلب إذا
لا يعمد إلى السلب فيعطيك حقه ، فالجزاء على هذا صحيح ، لأن
صدقه سبب ألا يفعل ذلك •

قال : وهذا واضح لا تكلف فيه • انتهى

وهو توجيه حسن ، والذى قبله أقعد « (٣٥) » •

هذا هو كلام أهل الحديث ، أما النحويين فقد رأينا منهم كذلك
من دافع عن هذه المسألة فقد قال « ابن جابر » : « وقد استشكل

النحويون قول « أبى بكر » - رضى الله عنه - يوم حنين فى أمر
« أبى قتادة » - رضى الله عنهما - : « لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد
من أسد الله يقاثل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه » ، فقالوا : وقع فى
الحديث « إذا » بعد المجرور بـ « ها » التنبيه وإنما الصحيح أن
يقع « ذا » ونسبوا الرواة إلى التصحيف ، وأن التصحيف متصل إلى
الآن خفا عن سلف •

فيا لله من تجرؤ هؤلاء على حديث رسول الله - ﷺ - وسوء
أدبهم على الأئمة المعتنين بضبط الرواية وتصحيحها ، ولو استشكلوا
ببعض من أبيات العرب الذى ليس لرواته من الضبط والتحقيق ما لرواة
الحديث من الرسوخ فى العلم والدين لأولوا ذلك البيت وخرجوه أحسن
المخارج ، ولم ينسبوا روايته لتصحيف ، ويفعلون فى حديث رسول الله
- ﷺ - ما سمعت ، فيجب على كل مسلم أن يسئ الظن فيمن يقدم
على حديث رسول الله - ﷺ - بمثل هذا « (٣٦) •

وقال « أندمامينى » : « هذا داء عم وطم ، فقل من تراه يتحامى
الطعن على الرواة إذا لم يقدر على توجيه الرواية ••• » (٣٧) •

وقال « السيوطى » : « وقد وقعت هذم الجملة - يعنى « لاها
الله إذا » - كذلك فى عدة من الأحاديث المرفوعة والموقوفة (٣٨) ،

(٣٦) شرح المنحة ٢/٢٨٣ - ٢٨٤ •

(٣٧) انظر : مصابيح الجامع ٢/٤٦٢ •

(٣٨) الحديث المرفوع هو ما أخبر به الصحابى عن فعل النبى -

صلى الله عليه وسلم - أو قوله •

أفيظن توارد الرواة في جميعها على الغلط والتحريف ؟ (٣٩) •
والآن ها هي ذى مجموعة من الأحاديث والآثار التي ورد فيها
هذا التركيب :

- ١ - قول « أبى بكر » فى أمر « أبى قتادة » - رضى الله عنهما -
وقد سبق الحديث بنصه وتخريجه •
- ٢ - حديث « عائشة » - رضى الله عنها - فى قصة « بريرة »
لما ذكرت أن أهلها يشترطون الولاء ، قالت : فانتهرتها ، فقالت :
« لا ها الله إذا » ، وقد سبق تخريجه •

وقيل : هو ما أضيف الى النبى - صلى الله عليه وسلم - خاصة ،
لا يقع مطلقا على غير ، متصلا كان أو منقطعا •
والحديث الموقوف : هو ما روى عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً
أو نحوه ، متصلاً كان أو منقطعاً ، ويستعمل فى غيرهم مقيداً ، فيقال :
وقفه فلان عن الزهرى ، ونحوه •
وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأنثر ، والمرفوع بالخبر ،
وعند المحدثين كل هذا يسمى أثراً •

انظر : فتح المغيب شرح ألفية الحديث للعراقى ٩٨/١ ، ١٠٣ ،
(تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية - المدينة المنورة -
الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م) ، تدريب الراوى فى شرح تقريب
لنواوى للسيوطى ١/١٨٣ - ١٨٤ (تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف -
دار الكتب الحديثة - الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م) •

٣ - حديث « أنس » فى قصة جليبيب ، وقد سبق نصه وتخریجه .

٤ - ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جریج قال : قلت لعطاء : رأيت
لما أنى فرغت من صلاتى فلم أرض كمالها أفلا أعود له ؟ قال : بلى
ها الله إذا (٤٠) .

٥ - ما أخرجه عبد الرزاق عن أنس أنه سئل : هل كن النساء
يشهدن الصلاة مع رسول الله - ﷺ - ؟ قال أنس : إى ها الله إذا (٤١) .

٦ - ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جریج قال : قلت لعطاء : كأنهم
كانوا يشددون فى المسح لموضع الجبيرة ما لا يشددون فى مسح الوجه
من التراب ؟ قال : أجل ها الله إذا (٤٢) .

٧ - ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جریج قال : قلت لعطاء : رأيت
الرجل يصلى معه الرجل فقط أیجب أن یلصق به حتى لا یكون بينهما
فرجة ؟ قال : نعم ها الله إذا (٤٣) .

قال « ابن حجر » : « ... ومنها - یعنى من هذه الأحادیث -
جما أخرجه أحمد فى الزهد قال : قال مالك بن دينار للحسن : یا أبا سعید

(٤٠) مصنف عبد الرزاق - كتاب الصلاة ، باب الرجل يصل صلاة
لا يكملها ٣٧٢/٢ (مطبعة المكتب الاسلامى) .

(٤١) مصنف عبد الرزاق - كتاب الصلاة ، باب شهود النساء
الجماعة ١٤٨/٣ .

(٤٢) مصنف عبد الرزاق - كتاب الصلاة ، باب مسح الحصى ٤١/٢

(٤٣) مصنف عبد الرزاق - كتاب الصلاة ، باب الرجل يؤم الرجل

لو لبست مثل عباءتى هذه ؟ قال لا ها الله إذا لا (٤٤) ألبس مثل عباءتك
هذه (٤٥) •

ثم ذكر « ابن حجر » مجموعة من الأحاديث قال : إن « إذا » وقعت
فيها فى سياق الإثبات بقسم وبغير قسم ، ومن أراد المزيد فليرجع إليها
فى « فتح البارى » (٤٦) •

خاتمة :

بعد كل ما سبق من أن « لا ها الله إذا » تركيب ليس هناك ما يمنع
من صحته ، وأن تخريج الوارد عليه ممكن مستقيم ، فإننا نقول : إننا
نطمئن إلى القول بصحته واضعين أماننا :

— أن تخريج الكلام عليه أسهل من تخريجه على « لا ها الله ذا »
الذى قالوا : إنه محرف عنه ، إذ هذا الأخير فيه تكلفات :

نقل « ها » التنبيه من موضعها ، وتقدير المبتدأ والفعل قبل « ذا »
أو الخبر بعده ، وتقدير القسم ، أو جوابه ، وكل هذا سبق توضيحه
عند الكلام على هذا التركيب (عند الكلام عن « ذا ») •

— أن عدم مجيء « ذا » بعد « ها » التنبيه لا يصح أن يكون
سبباً لرفض ذلك التركيب ، فهناك من قال بجواز مجيء « ها » بدون

(٤٤) سقطت « لا » من المطبوع من « فتح البارى » لكنها ثبتت بعد

عند التعليق على الرواية وانظر الفتح القريب للسيوطى ١٨٨ •

(٤٥) لم أقف عليه •

(٤٦) انظر : فتح البارى ٣٩/٨ •

اسم إشارة بعدها ، نعم إن مجيئه بعدها هو الأكثر والأشهر ، لكن عدم مجيئه وارد وإن كان قليلا ، وقد سبق توضيحه عند الكلام عن « ها » وحتى على القول بشذوذه فهذا معناه أنه قد ورد ، ومادام قد ورد فلماذا لا يكون هذا مما ورد •

- أن الطعن فى هذا العدد من الرواة والروايات للأحاديث الشريفة لا يصح ، خصوصا مع كثرة الروايات والأسانيد المتعددة لهذه الأحاديث ، وأنه لا يمكن أن يتفق كل هؤلاء الرواة السابقين فى هذا البحث على الغلط والتحريف •

- أن مسألة لحن الرواة هنا أمر غير سائغ ، إذ كيف يتفق هؤلاء الرواة - كما قلنا - على الخطأ ويتناقلوه خلفا عن سلف دون أن ينتبه له أحد •

- أن من الأحاديث المستشهد بها هنا ما صححه المحققون من علماء الحديث ، ومنها ما اتفق عليه البخارى ومسلم - كما سبق - والمعروف أن الإمام مسلما كان من الذين لا يأخذون عن يروى بالمعنى ، وكان يتشدد فى مسألة رواية الحديث بلفظه •

وأن مسألة رواية الحديث بالمعنى إنما كانت بشروط محدودة مضبوطة تحفظ للحديث عبارته إلى جانب معناه (٤٧) •

- أنه لو توفر فى شيء من الشعر ما توفر لهذه الأحاديث لاحتج به ، فهل رواة الشعر أتقن وأوثق ؟ وهل هم أعدل من أئمة الحديث الذين هم أهل فضل وعلم وتقوى ؟

— أن الثقة في المروى هنا ألزم ، لأن الذين دافعوا عنه هم أهل
بتخصصه الذين هم أدري بمدى صحة الحديث ، والثقة في راويه ، وأن
دفاعهم عن هذه الأحاديث وهذا التركيب يقوى هذا الاستعمال ،
ولو كان الكلام معتمدا على استنشاء النحويين فقط لكان ممكنا أن يقال :
إن هذا النحوي استشهد دون مناقشة أو دراية •

— أن قضية عدم جواز الاستشهاد بالحديث الشريف لا يصح أن
تقف حائلا دون قبول هذا التركيب ، فالأحاديث التي معنا رويت من
طرق متعددة ، ومن روايتها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد
اللغة ، وذلك من الأشياء التي توصل فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين
إلى أنها إذا توفرت في الحديث فيجب ألا يختلف في الاحتجاج به ،
وذلك في بحثه الذي قدمه إلى مجمع اللغة العربية ، وقد حصر هذه
الأشياء في ستة أنواع ، منها :

— الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها ، فإن
اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في
الألفاظ ، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي — ﷺ — أو إلى الصحابة
أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً •

— الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها
فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي •

وقد أقر المجمع هذا البحث ، ومما جاء في قراره :

١ — لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في
الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الست فما قبلها •

٢ - يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتفة الذكر على الوجه الآتى :

- (أ) الأحاديث المتواترة المشهورة •
 - (ب) الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات •
 - (ج) الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم •
 - (د) كتب النبى - ﷺ - •
 - (هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه كان - ﷺ - يخاطب كل قوم بلغتهم •
 - (و) الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء •
 - (ز) لأحاديث التى عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين •
 - (ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة (٤٨) •
- وبالنظر فى قرار المجمع اللغوى هذا نجد أن من الأحاديث التى معنا فى هذه القضية ما يصلح شاهدا ، مما يجعلنا نستطيع معه أن نقول : إن « لا ها الله إذا » تركيب عربى صحيح •
- وختاما أرجو أن أكون قد وفقت ، وأسأل الله - تبارك وتعالى - أن يجعل عملى هذا فى ميزان حسنات والدى وحسناتى ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..